البحوث والدراسات

"الكنادرة" في الكويت من 1900 - 2018

د. مريم محمد الكندري

ملخص

أهداف الدراسة: هذه الدراسة تركز على عملية إدماج "الكنادرة"، بوصفهم مكوناً من المكونات الاجتماعية للنظام السياسي الكويتي، وتسلط الضوء على العناصر الرئيسية: الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية التي دفعت هذه الجماعة البشرية إلى الهجرة من الساحل الشرقي للخليج إلى الساحل الغربي منه وبخاصة للكويت، وكيف جذبت هذه الإمارة الناشئة – آنذاك – المهاجرين من مجتمعات مجاورة؛ لتصبح بعد ذلك دولة قومية حديثة.

منهج البحث وأدواته: لتحقيق هدف الدراسة بشكل علمي استخدمت الباحثة مناهج وأدوات لجمع البيانات والمعلومات، منها المنهج التاريخي؛ وذلك لحاجة الاطلاع على تاريخ هذه الجماعة وموطنها وهجرتها إلى الساحل الشرقي للخليج. وشكلت الوثائق المتخصصة مصدراً آمناً لرصد الحقائق والمعلومات. كما تم الاستعانة بالكتب والمراجع من مصادر موثوق بها، توافرت في مراكز علمية خليجية. بالإضافة إلى ذلك استخدمت المقابلة كأسلوب آخر لجمع المعلومات وشملت عدداً من الأكاديميين والمهتمين وأصحاب الخبرة في تاريخ المنطقة وتاريخ الكويت. وشملت المقابلات مشتركين من الذكور والإناث من هذه الجماعة الإثنية الذين أسهموا من خلال استرجاع ذكرياتهم ومعلوماتهم بجوانب هذه الدراسة، وبخاصة أبرز الأحداث التي تفاعلت من خلالها المكونات البشرية للمجتمع الكويتي.

نتائج الدراسة: تبين من تقصي الحقائق والمعلومات أن من يطلق عليهم "الكنادرة" استفادوا، كما استفادت أغلب الجماعات البشرية، من سياسة الكويت العامة التي تبنتها في فترتي ما قبل النفط وبعده. فضمان الأمن الاجتماعي، وفرص العمل في فترة الكويت القديمة، وبعد ذلك توفير التعليم مجاناً، وضمان الصحة، وفرص العمل في القطاعين العام والخاص، وبرامج

– تم تسليم البحث في 2018/6/20، عُدّل في 2019/5/5، أجيز للنشر في 2019/6/13.
Doi: http://doi.org/10.34120/0382-046-178-007

التدريب أسهمت في تدعيم عمليتي الحراك والاندماج الاجتماعي، والمشاركة في المنظمات المدنية التطوعية، والتفاعل مع النشاط السياسي داخل المجتمع الكويتي، كما أسهمت في تكوين هوية قومية جديدة لأبناء هذه الجالية امتدت من عهد المهاجرين الأوّل إلى يومنا الحاضر.

توصيات الدراسة: الاهتمام بهذا النوع من الدراسات غير التقليدية لقراءة المجتمعات الخليجية التي صورتها بعض الدراسات على أنها مجتمعات نفطية، أو ريعية، أو غيرها. وتأمل هذه الدراسة أن تكون فاتحة لدراسات مماثلة تثري قراءة المهتمين في هذا المجال وفي هذه المنطقة الجغرافية ذات الثقافة الخاصة بها.

المصطلحات العلمية: المجتمع الكويتي، الاندماج الاجتماعي، الهوية، الدولة القومية الحديثة، الكنادرة، صحراء فارس (بر فارس)، جماعه إثنية في الكويت.

المقدمة:

من المهم دراسة المجتمعات الخليجية، مثل المجتمع الكويتي، والاهتمام بمكوناتها البشرية من المنظور التاريخي والاقتصادي، والسياسي، ومحاولة قراءة جديدة لها مع التزام الحياد، قدر المستطاع. فالجيل الحالي الذي تربى في عصر النفط لا يفقه الماضي لهذه المجتمعات ولا حتى جذور بنائها، ومكوناتها، وأحداثها، وتطورها ونمائها إلا من ندر منهم. فهذا العصر الذي يطلق عليه عصر "العولمة" والرسائل والمعلومات المتدفقة والسريعة والكثيرة تجعلهم في حالة من الاغتراب عن رقعتهم الجغرافية التي يعيشون عليها، وهذا النوع من الدراسات، الذي نحن بصدد عرضه ما هو إلا جزء بسيط أو قطرة من ماء في محيط كبير. فالدراسة التي بين أيدينا سلطت الضوء على جماعة إثنية، هي "الكنادرة" كما يطلق عليهم في دولة الكويت، ولهم تسميات أخرى في المجتمعات الخليجية العربية وغير العربية التي تعيش على شاطىء الخليج العربي (الفارسي). فالكويت كانت حاضنة للمهاجرين من الأقاليم الجغرافية المجاورة لها إن كانت نجد، أو العراق، أو إيران، ومع الزمن تطورت من "بندر" يقع على الشمال الغربي للخليج إلى مشيخة، ثم إمارة، وأخيراً دولة حديثة.

السكان الكويتيون مهاجرون من تلك الأقاليم المجاورة، تزايد عددهم غالباً

بالهجرات المتتالية والتكاثر الطبيعي، ومع دخول الكويت عالم صناعة النفط من اكتشاف، وتنقيب، وإنتاج، وتكرير، وتصدير، نجدها خرجت من ثقافة صناعة البحر والصحراء ومنتجاتهما ومخرجاتهما وسلعهما ومهنهما إلى عالم يميل أن يكون مختلفاً وبشكل سريع، وكان الإنسان الكويتي متكيفاً لدرجة ما مع هذا التغير المادي، وساعياً بشكل مقبول إلى تقبل التغير الثقافي؛ حيث تبنت الدولة آليات مكنتها وفرة المداخيل النفطية من تحقيقها؛ فسعت في الاستثمار بمواردها البشرية؛ حيث كان التعليم في جميع المستويات التعليمية مجاناً، ووفرت خدمات الصحة مجاناً، والخدمات الإسكانية، وفرص العمل في القطاعين العام والخاص؛ وكانت مرحلة الخمسينيات والستينيات مهيأة لبروز الطبقة المتوسطة العريضة في الكويت. وعندما تمكنت الكويت من نيل استقلالها تبنت بناء الدولة الدستورية، والدفع بالمؤسسات السياسية والمدنية، وتشجيع المشاركة السياسية فيها، وعلى الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها الدولة، نجد الكويت متكيفة بشكل مناسب مع هذه التحديات، ولكن هذا لا يمنع من وضع إستراتيجيات مناسبة والعمل لتفعيلها لمستقبل الكويت في هذه الألفية.

مشكلة الدراسة وأهميتها:

هذه الدراسة تسلط الضوء على جماعة إثنية (Ethnic Group)، هي جماعة "الكنادرة" الذين استوطنوا الكويت في فترة النشأة الأولى عندما كانت مشيخة على الساحل الشمالي الغربي للخليج العربي (الفارسي). وهذه الجماعة هاجرت من بر فارس على شكل دفعات متتالية؛ حيث كانت الكويت جاذبة لهم، كما كانت التكوينات العربية الأخرى على الساحل الغربي حاضنة لهم، ويطلق عليهم في دولة الإمارات العربية المتحدة "بالخدمنية" (Limbert, 2015). ويطلق عليهم أحياناً "الهولة" أو "الحولة"، ومن خلال هذه الدراسة سنبين أسباب هذه التسميات وكيف لعبت الظروف الاقتصادية والاجتماعية دورها في دفعهم للهجرة من بر فارس إلى الساحل الغربي المقابل وبخاصة إلى الكويت، وكيف

لعبت ظروف الكويت الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في جذب الكثيرين من المهاجرين واستيطانهم الكويت، وما يهمنا منهم في دراستنا هذه الجماعة الإثنية.

وقد تكون هذه الدراسة مهمة لمن يقرأ عن مكونات المجتمع الكويتي ويهتم بها وكيف تشكلت وتطورت في ظل بناء دولة الكويت الحديثة. ويهمنا أيضاً طبيعة العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية بين مكونات المجتمع ونسق البناء السياسي الاجتماعي وتفاعله في عملية بناء دولة الكويت الحديثة وتطويرها.

وتتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور المكونات البشرية والحراك الاجتماعي لإحدى الجماعات المشكلة للمجتمع الكويتي؛ فأغلب الدراسات ركزت على نشاط الحركة التجارية، وعلى دور النخب الاقتصادية والسياسية، كما اهتمت بالقيادات السياسية والتحديات التي واجهت بناء الدولة، في حين تهتم هذه الدراسة بمكون من المجتمع الإنساني الكويتي، وكيف تمت عملية إدماجه في منظومته الاجتماعية السياسية، وتوصي بالاهتمام بإجراء المزيد من هذه الدراسات مستقبلاً في هذا المجال.

هدف الدراسة:

تسلط الدراسة الضوء على مجموعة بشرية لها إثنية خاصة بها (Ethnic Group) استوطنت المجتمع الكويتي في فترة بناء الإمارة وتطورت لتصبح دولة مستقلة في عام، وهي جماعة "الكنادرة" كما هو متعارف على تسميتها داخل النظام السياسي الاجتماعي الكويتي، وكان من الصعب الكتابة عن جزء من هذا المجتمع البشري المشكل للكويت الحديثة، خاصة أن الدراسات البحثية عن هذه الجماعة قليلة أو أنها تميل إلى أن تكون نادرة، ولتحديد جنبات هذه الدراسة سنسعى للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- من هذه الجماعة الإثنية (Ethic Group)؟ ولماذا يلقبون "بالكنادرة" في الكويت؟ وكيف تشكلت هذه التسمية ؟ ومن أين جاءت ؟ وكيف استمرت إلى يومنا المعاصر ؟.

- من أين هاجروا؟ ما العوامل التي دفعت بهم إلى الهجرة من موطنهم ؟ ولماذا استوطنوا الكويت ؟ وما العوامل التي جذبتهم نحوها ؟
- لماذا يوجد ربط بين مصطلح "الكنادرة" و "عرب الهولة" ؟
- ما الآليات التي تم من خلالها إدماج "الكنادرة" وغيرهم في النظام الاجتماعي السياسي الكويتي الذي تطور من مشيخة إلى إمارة ثم دولة حديثة ؟

إجراءات الدراسة:

يعتبر المنهج التاريخي هو المنهاج الأمثل لتتبع دراسة هذه الجماعة الإثنية، التي هاجرت من بر فارس إلى إمارة الكويت و تتبع نشاطها الإنساني متزامناً مع تاريخ هذه الإمارة والتفاعل الإنساني في تلك الأحياء القديمة التي دفعت بتسميتها "الكنادرة"، وكيف أدت الآليات المتوافرة في الدولة القومية الناشئة، مثل توفير فرص التعليم مجاناً وفرص العمل الجديدة، إلى انضمامها إلى المؤسسات المدنية والسياسية التي أسهمت في إدماجها في المجتمع الكويتي. و قد استندت هذه الدراسة إلى المراجع الأرشيفية و الكتب التي تناولت تاريخ المجتمع الكويتي القديم، بالإضافة إلى هذه المراجع المكتبية شكلت المقابلات الشخصية أداة لجمع المعلومات وعنصراً مهماً مكملاً لتدعيمها.

الإطار النظري:

التباين الاجتماعي والتنوع الإثني:

كل النظم السياسية والاجتماعية تحتوي جنباتها أشكالاً من التباين الاجتماعي ودرجات من التنوع الإثني؛ فمن أبسط أشكال التباين الاجتماعي – على سبيل المثال – ذلك الناتج من الاختلاف البيولوجي عندما يقسم المجتمع إلى ذكور وإناث، وهو ناتج من العامل البيولوجي ويضفي هذا التنوع البيولوجي معاني رمزية، تنسب إليها واجبات وأدوار اجتماعية لكل من الجنسين. ومع تطور المجتمع تزداد أشكال التباين الاجتماعي وتتفرع إلى تباين اقتصادي نتيجة لتوزيع الملكيات

والثروات والقوة السياسية، وتقسيم العمل، وظهور التخصص، ومع حركة الاتصال والحراك الاجتماعي تظهر الطبقات الاجتماعية (Social - Classes).

والتنوع الإثني (Ethinc Diversity) ما هو إلا حالة فرعية من ظاهرة أكبر وهي ظاهرة التباين الاجتماعي بل هو أحد المظاهر العديدة للتباين الاجتماعي، وهو تنوع موروث لا دخل لاختيار الفرد فيه، والإثنية نقصد بها هنا هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات معينة ومعتقدات منفردة، والاعتقاد بأصل واحد مشترك، وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية أفرادها في تفاعلهم بعضهم مع بعض ومع الآخرين، وهذه الجماعة تُدرك هذا الاختلاف ذاتياً، وقد تبلور مفهوم ديناميكي للإثنية؛ فهي لا تعتبر مجموعات جامدة أو ثابتة بل هي جماعات بشرية غير ثابتة، أعضاؤها يتغيرون على مدى الزمن البعيد؛ وذلك لأن عضويتها وحدودها مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على الأوضاع الاجتماعية. كما أن الهوية الإثنية تولد وتؤكد وتنتقل في نطاق التفاعل والتعامل مع الآخرين. والجماعة الإثنية تتسم بالتفاعل والاتصال فيما بين أفرادها؛ بحيث تميزهم ثقافة مشتركة، فيها عناصر مثل: اللغة أو اللهجة، العرق، الدين، التاريخ، سمات شخصية مميزة، الأصل القومي، السلالة، إلى جانب وجود وعي وإدراك بتمايزها عن الآخرين في داخل المجتمع. إلى جانب هذه العناصر المشكلة لهوية الفرد هناك خاصيتان مهمتان، هما : (أ) عضوية الجماعة الإثنية عضوية غير تطوعية. (ب) التزاوج الداخلي (Endogamy). فأفراد الجماعة يولدون ويرثون خواصها مثل لون البشرة، أو بعض السمات الأخرى والصفات الجسمانية، بالإضافة إلى اللغة أو اللهجة أو المذهب الديني، أو التاريخ والأصل المشترك وغيرها، ويكتسبون بقية خواصها الثقافية والمزاجية، حتى الأساطير تنقل من جيل إلى آخر (Barth, 1969).

أما التزاوج، وبخاصة الزواج الداخلي (Endogamy)؛ فهو المسؤول عن حفظ الكيان الجماعي والبشري لأي جماعة كانت. فنجده يضبط أواصر الجماعة ويحفظ كيانها من خلال الزواج من داخل الجماعة الإثنية، وتستخدم آليات

الضغط النفسي والاجتماعي المباشر وغير المباشر على أفراد الجماعة الإثنية ومن الجنسين؛ فتصبح عملية الخروج من شرنقتها أمراً غير محمود أحياناً إلا في حالات الانصهار والذوبان في الجماعات الأخرى في المجتمع أو خارجه. فالجماعة الإثنية ترجح وتفضل الزواج من الأقارب وأبناء العمومة ومن داخل الجماعة الإثنية حتى لا يتهدد كيانها وترابطها وحتى تضمن عدم انصهارها في المجتمع (Abdullah, 1998).

ومن المفاهيم اللصيقة بمفهوم (الإثنية) مفهوما "الأقلية" و"الأغلبية"؛ حيث يعتبر متغير "الحجم العددي" ومظاهر "الغلبة" و"القوة الاجتماعية" في أشكالها الاقتصادية والسياسية محددة لجماعة بشرية ما؛ فتوصف بعضها "بالأقلية"، في حين توصف أخرى "بالأغلبية"، ومن النادر أن تتساوى الجماعات البشرية في المجتمع نفسه من حيث الحجم الكمي، والمكانة الاجتماعية، والوظائف الاجتماعية، والقوة السياسية. فهناك المتغيرات الاقتصادية، مثل ملكية الثروات، والمتغيرات الدينية مثل الانتماء لمذهب أو دين معين أو طائفة دينية معينة، والمتغيرات الاجتماعية التي تحدد الانتماء لأصل قومي، أو عرقي أو لسلالة، تعتبر متغيرات قد تتداخل أحياناً لتلعب دوراً كبيراً في تحديد مفهومي "الأقلية" و"الأغلبية" وتغيرهما. فهناك فارق بين أقلية أو صفوة قوية وغالبة ومسيطرة، ومثال على ذلك عندما كان الإنجليز في القارة الهندية كانوا هم الأقلية المتسيدة؛ نتيجة لوقوع القارة الهندية تحت نفوذهم الاستعماري. وتحول الأكثرية الهندية صاحبة الأرض والسكان الأصليين إلى أكثرية من الدرجة الثانية. وحدث الشيء نفسه بالنسبة إلى السكان الأصليين من السود في جنوب إفريقيا وتعرضهم لسياسات الاضطهاد العرقي على الرغم من كونهم السكان الأصليين لها. فالاستعمار الإنجليزي غير بعلاقات السيطرة والقهر وأدواته المختلفة موازين المجتمعات التي استعمرها لدرجة أنها تركت آثارها على تلك المجتمعات لعقود عدة حتى بعد نيل استقلالها السياسي.

ويعتبر متغير الإدراك أو الوعي الإثني بالذات عنصراً مهماً في تحديد

مفهوم الجماعة الإثنية؛ لأنه من خلال عملية التنشئة والعلاقات الإنسانية في مجتمع ما يتولد وينمو لدى جماعة معينة هوية خاصة بها، وبالذات عندما تتفاعل مع الجماعات ذات الإثنيات الأخرى؛ فيكبر وينمو لديها الشعور والإدراك لهويتها؛ وذلك للتفرد والاختلاف عن الآخرين، هو نتاج لرؤية هؤلاء الآخرين وإدراكهم. فيظهر التباين بين من "نحن" ومن "هم"، ومن "هؤلاء" في مجتمع واحد وفي الوحدة السياسية القانونية نفسها. والجماعة الإثنية تنمي في أفرادها هذه القدرة الإدراكية كجزء من عملية التنشئة الاجتماعية؛ وذلك لحفظ كيانها وتراثها وتكريس مصالحها ومزايا مكتسبة تتمتع بها. كما أن الجماعات الإثنية الأخرى تقوم بدور مماثل للاعتبارات نفسها، وأحياناً يكون هؤلاء "الآخرون" عاملاً مهماً في تنمية الوعي الإدراكي الإثني عند جماعة معينة أو جماعات في داخل مجتمع واحد. فالممارسات المربوطة بالتمييز والتفرقة والمحاباة في الاتصال والمعاملة البشرية تجاه جماعة دون أخرى تعتبر بحد ذاتها آليات لفرز المجتمع بأن تجعلها مندمجة أو العكس مستبعدة. فإما أن ينطبق على الفرد أن يكون من جماعة "نحن" إذا كان في حالة الاندماج، أو العكس يستبعد الفرد ويصبح في خانة "الآخر" المسْتَبعد. وتفاعل الجماعة الإثنية في داخل أي نظام سياسي يتعلق كذلك بحجم الحقوق المدنية والمطالب والرغبات التي تستطيع الجماعة الإثنية الحصول عليها من خلال السياسات العامة المتبعة للنظام السياسي، فكلما دعمت الدولة سياسات دمج الجماعات الإثنية دعمت استقرار النظام السياسي، والعكس صحيح؛ فكلما تبنت الدولة سياسات الإقصاء لجماعات إثنية معينة زادت المطالبة بالانفصال السياسي أو ظهور حالة من التمرد السياسي. ومثال عليه مطالبة الأكراد في العراق بالانفصال في دولة خاصة بهم. في حين تدفع بعض الجماعات الإثنية بمطالبها السياسية بما يحافظ على هويتها وبقائها واستمراريتها وضمان حقوقها المدنية كما هو حال الأقباط في جمهورية مصر العربية. وتختلف النظم السياسية من حيث تعاملها مع مكوناتها الاجتماعية؛ فهناك إستراتيجيات تسعى لإدماج الجماعات البشرية

المكونة لتركيبتها السكانية وتنحو نحو كسب الهوية الجديدة وبث روح المواطنة بينها، وتستخدم أسلوب الدمج، واقتسام السلطة، والتعبئة السياسية لتعزيز استقرار النظام الاجتماعي والسياسي وتدعم عمليات التنشئة السياسية من خلال مؤسسات التعليم، ومجالات العمل، والنشاط السياسي. بل كثيراً من الأحيان تعزز تشكيل الائتلاف الحكومي ذي القاعدة العريضة التي تحتوي في داخلها الجماعات الإثنية، كما هو في النموذج السويسري. ويرى دوركايم أنه من خلال هذه العملية يتم إدماج الجماعات الجديدة داخل المجتمع "New Comers" أو إدماج الأقليات "minorities" في المنظومة والبناء الاجتماعي للمجتمع الجديد. وتعتبر هذه العملية مهمة في بناء الدولة القومية الحديثة (Nation-state building). وعلى العكس من هذه الإستراتيجيات تظهر بعض النظم السياسية الحديثة والفاشلة التي تتبنى سياسات الاستئصال وعمليات التطهير العرقي، والترحيل الجبري، كما هو واقع بالنسبة لجماعات التوتسي في رواندا؛ ولهذا يرى الكثير أن التعامل المؤسسي لدى العديد من الدول والنظم السياسية التي تدير التعددية الإثنية بأسلوب حكيم؛ مما يسمح للجماعات المكونة للمجتمع بالتمثيل السياسي في المؤسسات السياسية المختلفة، وفي المؤسسات القضائية، والعسكرية والدبلوماسية، ومن خلال قنوات المجتمع المدني؛ ومن ثم تصبح نظمها أكثر استقراراً وأكثر اندماجاً؛ مما يعزز فكرة المواطنة في ظل الدولة القومية الحديثة. فمفهوم "الاندماج الاجتماعي" – كما بينه "أميل دوركايم E'mile Durkhaim – يتمثل في أن المجتمع يسقط ثقله بقوة على الأفراد؛ بحيث يؤثر على معتقداتهم (beliefs)، وقيمهم (values)، وسلوكهم behavior، وتصوراتهم (perspectives) ومعاييرهم (norms)، وميولهم السابقة (Predisposition)؛ مما يشكل الوعي الجماعي (a collective consciousness) لهم ليتشاركوا في معرفتهم بأنفسهم ومعرفتهم بالعالم من حولهم بطريقة معينة، وهذا يرتبط بتشكيل هوية خاصة بهم (Durkheim, 1953).

مَن "الكنادرة" ولماذا أطلقت عليهم هذه التسمية:

من يطلق عليهم "الكنادرة" في الكويت هم مهاجرون من "بر فارس"؛ أي من الجنوب الشرقي لإيران حالياً، وهذه المنطقة يطلق عليها كذلك "شَبيِكوه" وأحياناً "بفَلامرْزَان"، وهي جغرافياً وسياسياً تابعة للحكومة المركزية الإيرانية، ولكن على الرغم من هذه التبعية كانت هذه المنطقة ومن سكن عليها يديرون شؤونهم في شكل من أشكال الاستقلال الذاتي. وقد قسمت هذه المنطقة الجنوبية إلى ست مناطق هي:

1 – المنطقة الأولى: بَسْتَك، وتتبع لها مدينة جَنَاح، وقرى مثل "هَرَنْك"، "كُوَخرْد"، "كُودَه"، "قتال"، "أَنْوَه"، "كُوهَج"، "خْلُصْت"، "فَارْيَاب"، "كِزَه"، "كِهْنَو"، "كُورْكُوه".

2 – المنطقة الثانية: للجنوب، وهي منطقة صحراء (بَاغ)، وتقع في شمال منطقة الجنوب، وتتبع لها قرى مثل: قرية "بَاغ"، "عَمَادَدَه"، "دَهَمْيان"، "خُلُّور"، "دَشْتي"، "زَرُّوون"، "دِهْنُّومَرَاغ"، "كُرْمُسْتَج"، "فَارَيَابْ سِكْنَوه".

3 – منطقة "بِيرَمْ": وتقع في الشمال الغربي لمنطقة الجنوب، وتتبع لها القرى الآتية: مدينة "بِيرَمْ"، قرية "بَالادَه"، "دَارْبَسْت"، "كَال"، "فْدَاغ"، "دَيْدَبَان".

4 – منطقة "فَلامِرْزَان": وتقع في الجنوب الغربي لمنطقة الجنوب، وتتبع لها القرى الآتية: قرية "كَجُوه"، مدينة "كِمِشْك"، قرية "كُل"، "بَزْمَنْد"، "هَنْكُوه"، "دَارْبَسْت".

5 – منطقة لِمْزَان: وتقع في الجنوب الشرقي لمنطقة الجنوب، وتتبع لها القرى الآتية: "مَهْرَان"، "رَاول الشيخ"، قرية "لِمْزَان"، "بْنِكُوه"، "أَنْجِيره"، "بَدَل"، "هِيرُوه"، "هَرَاه"، "دُواب"، "دِشْكَان"، "سَايَه خُوش".

6 – منطقة (هَمَهْ): وتقع في الشرق من منطقة الجنوب وتتبع لها القرى الآتية:

قرية "بَارْكُوه"، "دَسْتَجَرْد"، "دَهْتَل"، "ثُورَاه"، "دَهَنْك"، "جَاه بَنَار"، "أَيْلُود" (صديق، 1998، ص ص. 50–51).

وحدود المنطقة ككل من الشمال الغربي قرية فداغ الواقعة في منطقة "بِيرَمْ" إلى الشمال الشرقي حيث قرية كُرْمُسْتَج الواقعة في منطقة (صحراء بَاغ)، ومن الجنوب الغربي مدينة "كِمِشْك"، الواقعة في منطقة فَلامِرْزَان، إلى الجنوب الشرقي حيث قرية "سَايَه خُوش"، الواقعة في منطقة "لِمْزَان". والمساحة الإجمالية للمنطقة تبلغ كيلو متراً مربعاً تقريباً.

أصل تسمية "الكنادرة":

كلمة "كنادرة" جمع لمفردة "الكندري"، وهذه الكلمة مشتقة من كلمة "كندر"، ويرى البعض أن كلمة كندر تنسب إلى مدينة "كندر" في بلاد فارس حيث استقر بعض من هاجر من شبه الجزيرة العربية إبان العصر الأموي فيها، وكلمة "كندر" محرفة من كلمة "قندوري" التي تعني في اللهجة القديمة لسكان المنطقة الماء العذب، وأن أصل الكلمة "كناردار" و"الكنار" في لهجتهم تعني شجرة النبق، و"دار" تعني العصي ثم اختصرت "الكناردار" إلى "الكندر". وكلمة "كندر" عند الكنادرة أنفسهم ترجع إلى وسيلة أو أداة استخدموها لنقل المياه. وهذه الوسيلة قطعة خشبية تميل إلى أن تكون طويلة ومرنة ومشكلة بطريقة هلالية نوعاً ما لتكون قابلة أن تستقر على كتف من يحملها، ولها رأسان مدببان على كل طرف من هذه القطعة حتى يسهل تعليق صفيحتين على شكل صفيحة التمر المعروفة في شبه الجزيزة العربية ويحمل منها الماء. وقد اشتهر نجار معروف اسمه حسن يوسف الملا في صناعة هذه الأداة الخاصة، بحيث يشتري الخشب من تاجر يمتلك (عمارة) واسمه عبد العزيز المضاحكة، وذلك ليحصل على أجود أنواع الخشب التي يمكن أن تكون قادرة على حمل أوزان الماء عند عملية النقل بين الأحياء السكنية القديمة للكويت، ومن ثم تعارف الناس في هذه الأحياء السكنية على تسمية من يقوم بممارسة هذه الحرفة بـ "الكندري" (اشكناني، مقابلة شخصية، 6 فبراير 2013). وأصبحت شائعة

عندما يربط الناس بين هذه الحرفة ومن يمارسها غالباً، وبخاصة هؤلاء المهاجرون من بر فارس الذين مارس أجدادهم هذه المهنة، بل أصبحت بعد ذلك "لقباً" متداولاً بينهم وبين الأهالي في الكويت القديمة، تدل على "هويتهم" الإثنية "Ethnic Group" الخاصة بهم. فنتيجة لاستيطانهم بر فارس منذ زمن قديم يتضح أنهم طوروا لغة أو لهجة خاصة بهم يطلق عليها "السنكرتية"، وهذه اللغة ليست اللغة الإيرانية المعروفة في طهران، بل هي لغة تتقاطع فيها الكلمات العربية مع بعض من الفارسية القديمة وبعض من الأردو، وأصبحت هذه اللغة الخاصة بهم تميزهم حتى عن "العرب"، بل ما زالت عند البقية منهم ركيزة خاصة لهويتهم الحقيقية سواء من الذين مازالوا يعيشون على أرض بلاد فارس أو من هاجروا إلى الساحل الغربي للخليج في البحرين، والمملكة العربية السعودية، وقطر؛ فمن استوطنوا من الأجداد لهذه التكوينات السياسية كانوا يعرفون اللغة ويستخدمونها فيما بينهم، ولكنهم مع استقرارهم في الموطن الجديد وبخاصة هؤلاء الذين ولدوا على الأرض الجديدة لأبنائهم، والبعض الآخر لم ينقلها للجيل الجديد، وأصبح الجيل الجديد لا يفقه ولا يتكلم اللغة. ومن الجدير بالذكر أن بعض هؤلاء المهاجرين كان "معلماً" أو "شيخ دين" يطلق عليه "الملا"؛ أي المطوع؛ فهؤلاء كانوا متمكنين من اللغة العربية الفصحى، بل هم محترفون لتلك المهنة المرتبطة بتدريس علم القرآن وتحفيظه وتجويده. وبالإضافة إلى اللغة الخاصة بهم هم يتشاطرون تاريخاً مشتركاً، وفلكلوراً خاصاً بهم، دينهم الإسلام ويتبعون المذهب الشافعي، وهذه الجماعة الإثنية لهم بعض الأكلات الخاصة بهم مثل "المهياوة"، كما أنهم في أفراحهم كانوا يستخدمون "أداة القربة الموسيقية" أو "الهبان"، ومتعارف عليها في الكويت، تعبيراً عن فرحهم ومشاركتهم الحفل، وهذه العادة الاجتماعية إحدى العادات المشهودة والمؤكدة لهويتهم الخاصة. وانتقلت معهم عندما استوطنوا الكويت، وقد يكون هذا الفلكلور القديم قد اختفى نوعاً ما مع الأجيال الجديدة من أحفادهم إلا نادراً.

علاقة الترابط بين مصطلح "الكنادرة" وعرب "الهولة":

توجد علاقة ارتباط قوية بين مجموعتين بشريتين، هما "الكنادرة" و"عرب الهَولة"؛ فهناك من يصنف نفسه على أنه من "عرب الهَولة" وفي الوقت نفسه أنه من الكنادرة (المزيني، 1994، ص ص. 248–254)، وهناك الكثير من "الكنادرة" من يعرفون من هم ومن أين جاؤوا ولهم علاقة وثيقة بعرب "الهَولة"؛ كونهم نزحوا جميعهم من بر فارس؛ فهذا الإقليم الجغرافي جمعهم لفترة زمنية طويلة؛ فهم يسكنون في قرى متجاورة، بل عاشوا في مدن مثل "بَسْتَك" و"لنْجَه"، وتزاوجوا وتصاهروا معهم. ولكن ما يميز "الكندري" عن "عرب الهَولة" تلك "اللغة" الخاصة بهم؛ فكثير من "عرب الهَولة" لا يتكلمون هذه اللغة، ولكن "الأشكنانية" لهم لغة قريبة من "لغة الكنادرة"، ويعتبر متغير المصاهرة والزواج مع "الحمادية"، و"العوضية"، و"الفوادرة"، أمراً مهماً كذلك في تقارب الجماعات البشرية من ذلك الإقليم. بل إن التوجه المستجد بين الجيل الجديد من أحفادهم هو التزاوج والمصاهرة مع القبائل والعوائل والعشائر المستوطنة لدولة الكويت، خاصة بعد أن تركت التغيرات الاجتماعية والثقافية آثارها على فكر هذا الجيل واختياراته وتوجهاته. "عرب الهَولة" لهم نطاقاتهم الجغرافية في ذلك الإقليم؛ حيث يشير عبد الرزاق محمد صديق إلى القرى التابعة للمرازيق والعشائر مثل آل بوسميط، آل بو سلطان، آل بو حميد وغيرهم (صديق، 1998، ص. 47). وهؤلاء ينطقون اللغة العربية وهم سنيون في المذهب الديني الإسلامي، كما أن أغلبهم حنابلة والباقون شافعيو المذهب. وبالإضافة إليهم هناك منطقة تابعة لآل علي وفيها عشائر مثل آل علي، آل بو ماید، أبو حطبى، آل شمس الدين وغيرهم. وهؤلاء سنيون حنابلة المذهب، وينطقون اللغة العربية. ومن عرب الهَولة كذلك بن بشر، وآل عبيدل، والقرى التابعة لقبيلة بني خالد النصوريين، التي كان مقر حكمها مدينة كنكون؛ حيث كان سكانها الأصليون من آل مرة وبني خالد. وهناك من "عرب الهولة" من الذين نزحوا إلى الكويت مثل آل مذكور من "بوشهر"، وآل الحرمي من

"كشكنار"، وبني خالد النصوريين من "كنكون"، وآل "كنكوني" من كنكون، هذا على سبيل المثال لا الحصر. ونجد كل هؤلاء النازحين الذين يقدر عددهم بأكثر من مائتي عائلة ينتمون إلى عرب الهَولة ويعيشون على أرض الكويت (معرفي، مقابلة شخصية، 5 يناير، 2018). وهناك نازحون من قرى مثل: كُرْمُسْتَج، وكُوهَج، وبَسْتَك، وجاه مبارك، ولنجه وغيرها. فالمشاركة في التوطن والسكن والعيش بين "الكنادرة" وبين "عرب الهولة" جعل المصطلحين يتلاقيان ويصبحان "دارجين" للتعبير ولتحديد "هوية" المهاجرين من الإقليم الجغرافي نفسه. ويذكر د. أحمد المزيني في "كتاب أنساب الأسر والقبائل في الكويت" أن "الكنادرة" هم عرب، يسكنون فارس في مقاطعة "بَسْتَك" في منطقة اسمها فَلامِرْزَان وبين منطقتهم والساحل جبلان، هما: جبل كلاتو وجبل كِمِشْك، وهم يعيشون على شكل قبائل وعناصر أصولها البعيدة أصول عربية ولا يزالون يتحدثون فيما بينهم لغة هي مزيج من الفارسية السنكرتية لايمكن أن يفهمها العربي ولا العجمي، كما يتكلمون – بالإضافة إلى ذلك – اللغة العربية ذات اللحن الخليجي ويدينون جميعهم بمذهب السنة الشافعية ولم تنقطع صلتهم بالعالم العربي منذ أن تحولوا إلى بر فارس. ويضيف المزيني أن "الكنادرة" – بمقتضى العرف الدارج بينهم – جاؤوا من نجد ورحلوا إلى بلاد فارس بعد الفتح الإسلامي وسكنوا منطقة "شيراز" والأماكن القريبة منها وارتحلوا عنها إلى منطقة "الجنوب"؛ حيث يقطنونها لأسباب دينية بعد ظهور الأسرة الصفوية والمذهب الشيعي في إيران، ويرى آخرون أن "الكنادرة" ينتمون إلى فخذ من عوف من بني سروج المقيمين في ثغر رابغ من الأرض التي يمر بها الحجاج (المزيني، 1994، ص. 248).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الدراسة لا تسعى إلا إثبات أن الكنادرة "عرب" أو "عجم". ولكنها ترصد ما تطرق له الكتاب السابقون فيما يخص "الكنادرة" موضوع الدراسة، ومن المؤكد أن الجماعة التي تعيش على أرض دولة الكويت هم مهاجرون من برفارس ويطلق عليهم فيها الكنادرة.

أسباب هجرتهم واستيطانهم الكويت:

هجرة "الكنادرة" إلى الكويت جاءت غير محددة بتاريخ واضح؛ لأن التنقل البشري بين شاطئ الخليج كان مرناً ومن دون عراقيل تذكر في ذلك الزمن القديم لنشأة هذا المجتمع الذي تشكل من خلال تزايد عدد المهاجرين من الأقاليم الجغرافية المجاورة لها؛ إن كانت العراق، أو نجد، أو إيران ولكن من الواضح أن عامل الجذب "Pull Factor" الرئيسي هو العامل الاقتصادي والبحث عن مصادر الرزق الآمن في إمارة ناشئة آنذاك. ويتضح أن هذا العامل جعل الهجرة المتتالية "للكنادرة" متوافقة مع عوامل أخرى اجتماعية وسياسية. فتوافر فرص الحياة ومصادر الرزق الآمن جعلها جاذبة لكثير من هذه الجماعة. بالإضافة إلى أن المجتمع البشري السائد آنذاك احتضن المهاجرين الجدد؛ حيث سادت فكرة "التعايش" و"التكامل" بين مكوناته المختلفة. أما الأسباب "الطاردة" لهم من بر فارس "Push Factor" فهي مرتبطة بتلك الفترات العصيبة التي مرت بها منطقة الجنوب في إيران وبخاصة "بر فارس" في حالة عدم توافر الأمن، وزيادة حالة السلب والنهب، ونشاط قطاع الطرق واللصوص التي دفع بأهالي المنطقة أحياناً لترك منازلهم ليلاً للاحتماء بالجزر المجاورة تحت جنح الظلام وترجع لديارها في الصباح الباكر خوفاً من بطش الطغاة، فكانت سلسلة السرقة، والنهب، وعدم توافر عناصر الأمن في المنطقة دافعاً أساسياً للتفكير بالهجرة إلى ملاذ جديد.

البعض الآخر هاجر بسبب زيادة مطالب الحكومة الإيرانية المركزية على دفع الضرائب عن ممتلكات البعض منهم، فمن لم يستطع دفع الضرائب عن ملكياته يتعرض للأذى من قبل جامعي الضرائب وبخاصة إذا لم يكن قادراً على الدفع المادي المباشر؛ وذلك لشح الموارد المالية. فكانت المعاملة القاسية سبباً آخر في التفكير بالهجرة، بل عانى البعض منهم امتهان "كرامتهم"؛ مما جعله سبباً قوياً ودافعاً مؤكداً لهجرتهم. ومن الأسباب "الطاردة" للكثيرين محاولة الحكومة الإيرانية فرض اللباس الأوروبي على الرجال، والطلب من النساء نزع

اللباس الشرعي وهو "الحجاب" عنهن؛ مما دفع الكثير منهم إلى عدم تقبل توجهات الحكومة المركزية آنذاك. وقد شكلت الحكومة الإيرانية في سياستها الداخلية ضغوطاً تجاه القرى والبنادر لتأكيد هيمنتها وسيطرتها على كل الأقاليم الإيرانية (آنذاك) وعدم رغبتها في التفاوض حتى مع بعض المشايخ في المناطق شبه المستقلة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، خروج محمد بن خليفة القاسمي شيخ لنجه للهجرة باتجاه الشارقة بعدما هوجم البندر من قبل بارجة بالقرب من الساحل، وعند هجرة الشيخ محمد القاسمي من المنطقة، هاجر كذلك كثير من السكان إلى الإمارات العربية المتحدة، أو البحرين، أو الكويت، أو قطر، أو عُمان، أو المملكة العربية السعودية (القاسمي، 1993، ص ص. 300–302).

الاستيطان في الكويت:

كانت المنطقة الجغرافية التي تشكل الكويت الحالية داخلة في نفوذ بني خالد، ويتضح أن الأمير براك بن عريعر آل حميد استخلص الأحساء من يد الأتراك في عام م وأمر بإنشاء كوت في موقع مدينة الكويت الحالية، ليتخذه ملجأ لقواته المحافظة على الحدود وليودع فيها الذخيرة والزاد. وبعد أن شيد هذا الحصن أخذت بعض القبائل العربية الرحل وقسم من الفرس صيادي الأسماك الساكنين في السواحل الإيرانية في الخليج يتوافدون إلى أطراف ذلك الحصن، ويقيمون حوله ثم يرتحلون، ثم شيدت بعض البيوت الصغيرة، وقسم منهم شيدوا الدور وأقاموا حولها الأسواق، وبعد موت زعيم بني خالد وانشغال أبنائه عن أمور الكويت، وجد الكويتيون الحاجة إلى إدارة شؤونهم الخاصة فتقاسمت بشكل مشترك في ثلاثة أمور؛ بحيث أصبح (صباح بن جابر) مديراً لشؤون مدينة الكويت وتصريف متطلباتها، وقام (خليفة بن محمد) من آل خليفة في إدارة شؤون التجارة البرية، في حين آلت شؤون البحر والغوص والميناء إلى آل الجلاهمة (جابر بن رحمة العتبي)، واستمرت هذه الإدارة المشتركة لشؤون الكويت أربعين عاماً امتدت من (1716–1756). وفي عام انفض هذا التحالف باختيار أهل الكويت ودياً الشيخ صباح بن جابر من آل الصباح أميراً لهم، ومن

ذلك الزمن وأسرة الصباح هي التي تحكم وتدير شؤون الكويت (خزعل، 1962، ص ص. 295–296). وعلى الرغم من تزايد عدد المهاجرين لها سواء من نجد، والعراق، وبلاد فارس (إيران حالياً)، فإنه لم يجر أي تعداد لسكانها إلا في عام م، واعتمدت أغلب الكتابات على رأي المؤرخين أو الرحالة الذين زاروا المنطقة. فيذكر "Neibur" "نيبور" أن تقدير السكان في عام م كان نحو (10) آلاف نسمة (Neibur, 1972)، وهو رقم يشك في صحته؛ لأنه ذكر أنه في الوقت نفسه كانت في الكويت نحو 800 مركب شراعي، ولو افترضنا أن متوسط عدد العاملين على كل مركب بحاراً فإن ذلك يعني أن سكان الكويت كان نحو (15) ألف نسمة، وهو رقم يبدو كبيراً نوعاً ما، خاصة أن لوريمر (Lorimer) يقدر عدد السكان فيها عام 1920 بما يراوح بين (5000 و 10000) ألف نسمة . (Lorimer, 1986) وفي عام 1930 بلغ عدد سكانها نحو (60) ألف نسمة، واستمر في التزايد حتى قدر في عام 1952 بنحو (160) ألف نسمة (إبراهيم، 2009، ص ص. 102–109).

وصف السكان:

أما السكان فنجد أن هناك من يصفهم بأنهم مسلمون ما عدا (50) عائلة يهودية. ولا يعرف عدد القوم (الرحل) ولا يوجد أجانب آخرون باستثناء عدد قليل من "الفرس" جاؤوا من "بوشهر" ولا يقيمون بصفة مستمرة في الكويت. إن المدينة تحتوي على (500) دكان، و (3) خانات، و(6) مقاهٍ، و(5) مخازن للقمح، وفيها ثلاث مدارس صغيرة يتعلم فيها الأطفال الدين الإسلامي، والقراءة والكتابة. وعندما يصف المؤرخ عبد العزيز الرشيد السكان وأحياء الكويت القديمة فيذكر أن أكبر الأحياء كانت أحياء "القبلة" و"الشرق" و"المرقاب"، و"الوسط" (ابراهيم، 2009، ص. 108). وعندما يصف حي "شرق" يذكر أن هذا القسم الشرقي في البلد يضم أخلاطاً من "الفارسيين" وبعض الأسر التي هاجرت مع آل الصباح، كما كان فيها طائفة من الأعاجم السنيين والشيعيين، وثلة من اليهود. أما زهرة فريث فتصف السكان بأنهم خليط من المسلمين وقلة من الشيعة، ويسكن هناك الإيرانيون الذين مازالوا

محافظين على لغتهم، ويسكنون أحياء خاصة بهم في مدينة الكويت، وبأنهم لا يتزاوجون مع العرب، ولكنهم يخضعون للقوانين السائدة نفسها في الكويت (Freeth, 1958). ومما أشار إليه الرحالة والمؤرخون، يتبين أن عدد السكان وتركيبتهم تنم عن شكل من التصنيف مرتكز على عنصر الديانة: "مسلمين" وقلة من "اليهود"، وكذلك على عنصر اللغة: "عرب"، و"عجم". وعلى عنصر المذهب: "شيعة" و"سنة"؛ فالوصف على أن هناك مهاجرين "فرساً من بوشهر"، يجعلنا نتساءل أهم فرس لأنهم انتقلوا من إقليم جغرافي ينتمي للحكومة المركزية الإيرانية وهي "بوشهر"؟ أم هم فرس لأنهم لا يتكلمون "العربية" كلغة تواصل بينهم". والحقيقة أن هناك ثلاث جماعات بشرية هاجرت من هذا الإقليم الجغرافي، هي: الإيرانيون "الآريين"، و"عرب هولة" الذين يتكلمون العربية فقط، و"الكنادرة" الذين لهم لغة خاصة بهم ليست عربية خالصة، وليست إيرانية خالصة ويطلق عليها "السنكرتية". من الجدير بالذكر أن أهالي الكويت مازالوا يطلقون على من هاجر من هذا الإقليم "العَيَم" أي "العجم". كما نرى المؤرخ عبد العزيز الرشيد يذكر "أخلاطاً" من "الفارسيين"؛ أي أن الكويت منذ نشأتها كان فيها مهاجرون مستوطنون الكويت من بلاد فارس (إيران حالياً)، ويضيف أن منهم من هو شيعي "المذهب" ومنهم من هو "سني" المذهب، ولربما كان يقصد بالأعاجم "الكنادرة" أو المهاجرين السنة الذين هاجروا من المنطقة نفسها، فدرج على ان المهاجرين من ذلك الساحل الشرقي للخليج بأنهم "عجم"، وكذلك كان الشيعة من أهل الكويت ممن هاجر من ذلك الساحل يعتبرون الكنادرة "عجماً" كذلك لكنهم سُنيو المذهب. أما وصف زهرة فريث فنجده يحتاج إلى بعض من التوضيح؛ وذلك لأنها ذكرت أن هناك خليطاً من المسلمين وقلة من "الشيعة"، وما أود توضيحه هو أن "الشيعة" هم كذلك مسلمون وينتهجون المذهب الشيعي. كما يتضح أنه لا توجد أي إشارة واضحة لكلمة "الكنادرة" سابقاً، ربما يقصد من طريقة الوصف أنهم "الأعاجم السنة" الذين استوطنوا حي

"الشرق". ولربما كان منهم "الكنادرة" كما أنهم سكنوا حي "الوسط" وحي "قبلة". وعلى الرغم من عدم وجود تاريخ محدد لاستيطانهم نجد أحد المصادر يتطرق بشكل غير مباشر إلى أحد العلماء الذين مروا بجزيرة فيلكا عام (1904هـ) (1682)، وهو علي بن مسيعيد بن أحمد بن مساعد نزيل فيلكا، ويشار إلى أنه مر بالجزيرة (جزيرة فيلكا) العديد من العلماء، أشهرهم الشيخ إبراهيم بن عبد الله الفارسي الذي طلب منه الأهالي الاستقرار في الجزيرة لاحتياجهم في ذلك الوقت إلى واعظ، وقد قضى الشيخ إبراهيم في الجزيرة فترة من الزمن قام خلالها بفتح كُتّاب لتحفيظ أبناء الجزيرة القرآن الكريم (خالد، 1994، ص. 30).

ويتضح في المرحلة الأولى من الاستيطان أن المهاجرين من هذه الجماعة كانوا يحملون ألقابهم الخاصة من دون إضافة لقب "الكندري" لها، وحتى لقب "الفارسي" ليس دلالة على "بر فارس" وهو ليس اسم عائلة الشيخ إبراهيم. ومن العوائل التي تنتسب إلى الكنادرة عائلة " آل بو طالب"، و"محمد علي أحمد" الذين سكنوا بالقرب من مدرسة الزهرة (للبنات) في حي "القبلة"، كما سكن آل خاجة في هذا الحي وقد عمل والدهم الكبير غواصاً، وسكن "محمد كلندر" والد سليمان كلندر بالقرب من سوق واجف (إحدى الأسواق المعروفة في المدينة آنذاك). وسكن حي المرقاب عائلة "آل مراد" "أحمد مراد" "والد السفير عبد الله مراد"، وسكن منطقة شرق – على سبيل المثال لا الحصر – علي الحسيني وعلي جعفر والد عبدالكريم جعفر (وكيل وزارة الصحة) وجده كان مؤذناً في مسجد السرحان والإمام ملا عثمان، وكان علي الحسيني من أوائل الكويتيين الذين يقرؤون القرآن في الإذاعة الكويتية، وأول مدرس للمكفوفين في معهد النور. كما سكن منطقة شرق أحمد جمال والد (عضو مجلس الأمة الكويتي) أحمد جمال الكندري، وعرف الحاج عبد الله تاج الدين "في سكنه في منطقة الصالحية حالياً"، كما سكن "آل حسن"، وآل عبدالرحيم. وكذلك سلطان محمود وكان الأخير "حلاقاً مشهوراً آنذاك" في ذلك الحي

(الكندري، مقابلة شخصية، 20 فبراير، 2017). وعلى الرغم من حالة التعايش والتكامل التي كانت متوافرة في تلك الأحياء السكنية القديمة، فإنه لا يمكن أن نغفل الواقع "Reality" في عملية وصف البعض للأحياء السكنية وتسميتها، مثل "فريج سعود" ينسب للشيخ سعود بن جابر الصباح، وفريج الغنيم ينسب لأسرة آل الغنيم، و"حي الصقر" و"البدر"، و"ابن عثمان" و "الخالد" وكلها في منطقة قبلة، كذلك بالنسبة للنقع " نقعة الشملان"، "نقعة سعود" وبالطبع هذا يؤكد عنصر توزع موارد القوة في المجتمع فيصبح بعد ذلك شيئاً مألوفاً ودارجاً (Anorm)، فكان مألوفاً أن تمنح أسماء الأحياء إلى العوائل الأكثر مكانة اقتصادية والقائمة على ملكية أدوات الإنتاج من سفن تجارية أو غوص على اللؤلؤ آنذاك. فسكان داخل السور الثالث لمدينة الكويت (1920) كان مجتمعاً مصنفاً، والتصنيف يقوم على الأصل (Origin) أو من ينتمي للقبائل النجدية وله علاقات اجتماعية قبلية "tribal linage"؛ مما يجعله في ذلك الزمن مائلاً "skewed" نحو النسب والانتماء القبلي، ومن كانت أصولهم من "نجد" بشكل عام. أما التصنيف الآخر فهو المرتبط بالمكانة الاجتماعية، فكان في ذلك المجتمع التقليدي من احترف "التجارة" واحترف مهنة "الوعظ والتعليم"، فكانت له مكانة اجتماعية نوعاً ما أفضل ممن مارس الحرف المهارية اليدوية، بل هذه التفضيلات والتصنيفات تظهر بشكل بارز عند المصاهرة؛ إذ من الضروري عدم خروج البنت وزواجها إلا من "أصيل" مثلها وتأكيد ألا يكون"بيسري" (الرميحي، 1995، ص ص. 81–105). فعلاقات الإنتاج وملكية وسائل الإنتاج قبل ظهور النفط بينت هذا التصنيف الاجتماعي وكان من الطبيعي وجود وعي لدى الجماعات والأفراد بمن "هم" ومن هو "الآخر". بل إن تقسيم العمل على ظهر السفينة بحد ذاته أكد "هرمية" الاتصال و"هرمية" توزيع الربح؛ فمالك السفينة "النوخذة" يأخذ الخُمس من المحصول، وتوزع الأخماس الأربعة الأخرى على عدد الغواصين و"السيوب" ومن يعمل "بالإجارة" على سطح السفينة إن كان "تباباً"، أو رضيفاً، أو "غواصاً" أو "نهاماً". وأصبح هذا

التوزيع الربحي دارجاً ومقبولاً، بل في أحيان كثيرة كان بعض العاملين على سطح السفينة لا يحصلون إلا على الفتات من الربح أو لا يحصلون على أي منها ويظلون في دين دائم لمالك السفينة. وكان نصيب "الغاص" سهمين فقط وكان يحصل "السيب" على سهم واحد، بل إن ما كان يحصل عليه العاملون على ظهر السفينة قد لا يغطي الدين الذي أخذوه لتأمين أسرتهم ومعاشها لمدة (4) أو (5) أشهر، وهي مدة موسم الغوص، هذا إن عادوا إلى أهلهم سالمين؛ وذلك بسبب مهالك هذه المهنة، فالذي يتحمل دينه أبناؤه من بعده أو أن يتملك "النوخذة" بيت الأسرة إذا كانت لا تمتلك ما يسد هذا الدين. فالمهن الحرفية اليدوية عمل بها كثير من المهاجرين، ومنهم "الكنادرة"، ولكن ليس كل "الكنادرة" مارسوا حرفة نقل المياه؛ فهناك من كان "معلماً" أو "واعظاً" أو "خبازاً" أو "بناء" ولم يمارس هذه المهنة؛ ولهذا لا نجده يحمل هذا اللقب، بل هذه الحرف بشكل عام لم يقبل عليها كثير ممن ينتسبون للقبائل؛ حيث كانت لهم مهنهم المرتبطة بإنتاج الصحراء، خاصة أنهم لا يفضلون العمل بالمهن الحرفية. أما الميسورون ممن هاجر من بر فارس فهم كذلك احتفظوا بألقابهم، والدليل على هذا ذلك الحصر الذي قامت به الحكومة البريطانية من خلال معتمدها في الكويت إبّان الثلاثينيات، وحصرت الأحياء القديمة والعوائل التي سكنتها؛ ومن ثم لا نجد إلا عائلة واحدة فقط في منطقة شرق تحمل اسم "الكندري" (معرفي، مقابلة شخصية، 5 يناير، 2018).

التطور من المشيخة إلى الإمارة:

وُصِفَت الكويت بأنها مدينة نظيفة ولها بيوت منظمة بشكل جيد، وميناؤها من أجمل المواني في شبه الجزيرة العربية (Sawtol, undated). وتحت قيادة الشيخ مبارك للمجتمع الكويتي أخذت الإدارة تتجه إلى أن تكون أكثر مركزية، رغبة منه في تأكيد هوية الإمارة الجديدة؛ حيث أخذ يهتم بفرض الرسوم على رعاياه وأن يحملوا وثائق عليها أختام تؤكد تبعيتهم لهذه الإمارة. وهذه الأختام الرسمية أعطتهم امتيازات مثل السماح لهم القيام بالتجارة البينية حول الخليج

والزنجبار، والهند. ويذكر حسين خلف الشيخ خزعل أن "الأحكام كانت في الكويت كما في غيرها من الإمارات العربية؛ فإذا حكم أحد أفراد العائلة المالكة بين الناس فإن حكمه يكون نافذاً إلا في الأمور الجنائية والحقوقية الكبرى فالحكم فيها يصدر من قبل الأمير (أي الشيخ الكبير) (خزعل، 1962، ص. 11). ويؤكد أغلب الباحثين أن عدد المهاجرين إلى الكويت قد أخذ بالاطراد في عهد الشيخ مبارك الكبير (الحاكم السابع للكويت) ومن هؤلاء المهاجرين كثير من بر فارس سواء من الكنادرة أو غيرهم من الذين لحقوا بأقربائهم من المستوطنين الأُول. وأما القرى التي هاجروا منها فهي: كُوَهج (Kohaj)، خُنْج (Kohng)، بَسْتَك "Bastak"، دِهْنُو "Dehnow"، كَنار سياه "Konar-eSiah"، بَزْبَنْد "Bazband"، خَمر "Khamer"، قَدِيرْكُوه "Qadeer-Koh"، كِمِشْك "Kemeshk"، كَجُو "Kahjo"، هُنْجويه "Henguiyeh"، ودَارِبِستْ "Dar-Best"، وهذه القرى والمدن تابعة لمنطقة فَرَامَزانْ "Faramazan"، أو تطلق أحياناً من قبل الكنادرة بفَلامِرْزَان، والبعض منهم يحملون لقب الفلامرزي كما هو في البحرين، أما في الكويت فأطلق عليهم "الكنادرة". لقد شكلت مدينة الكويت بيئة جاذبة للكثيرين ممن يهدفون إلى الاستقرار ووجود فرص حياة وعمل جديدة، ومع توافر عناصر الأمن والاستقرار والنمو للكويت وزيادة عد السكان زاد الطلب على المياه، والحاجة إلى المزيد من البناء، فوجد البعض من ملاك السفن حاجتهم في تحويل سفنهم الصغيرة (الداو) إلى سفن نقل مياه تجلبها من شط العرب لتزويد الأهالي بمياه الشرب، خاصة أن مياه الآبار والأمطار بدأت لا تستجيب للطلب المتزايد على المياه؛ فقام سلطان بن محمد اليعقوب بتحويل سفينته "الداو" لتصبح عاملة في هذا المجال (عبدالغني، 1999، ص. 138). بل كانت رغبة الشيخ مبارك آنذاك تحويل إحدى البواخر إلى حاوية كبيرة للمياه التي تجلب من الهند للقضاء على مشكلة شح المياه. ويتضح أن مشكلة قلة المياه استمرت لفترة ما بعد عهد الشيخ مبارك الكبير، وهو ما يؤكده الدكتور أحمد الخطيب في كتاب ذكرياته"

"من صنوف المعاناة التي أذكرها في تلك المرحلة (يقصد مرحلة النشأة الأولى للمجتمع الكويتي) أنه كان في فناء بيتنا بركة لتخزين المياه، نجمع فيها الأمطار؛ مما يساعد على تخفيف تكاليف الماء الذي كان تشتريه البيوت من بائعي الماء المتجولين (الكنادرة) المستورد من شط العرب بالسفن الشراعية أو ما يجلب من بعض الآبار المحلية" (الخطيب، 2007، ص. 33).

وبالإضافة إلى احتراف "الكنادرة" العمل "بالكندر" لنقل المياه، فإن البعض الآخر يعمل بحرف أخرى مثل "البناء" أو "الغوص على اللؤلؤ"؛ فعلى سبيل المثال عمل محمد علي (كغيص) عند النوخذة المهيني (علي، مقابلة شخصية، 6 يونيو 2001). والبعض الآخر فقد بصره في أيام عمره الأخيرة من جراء ممارسة هذه المهنة الشاقة وتعرضه الدائم لملوحة البحر (ملك، مقابلة شخصية، 15 مارس، 1993). والبعض الآخر عمل في "شراحة" الخشب وحمل لقب "الشراح". وعند انتهاء موسم الغوص، يقوم البعض بمهن أخرى مثل ممارسة زراعة القمح؛ فالحاج عبد الله تاج الدين قام بزراعة القمح بمنطقة (العديلية حالياً)، وكانت آنذاك خارج السور وتتوافر فيها الآبار التي ساعدته في استخدامها للمحاصيل الزراعية، واستطاع من ريعها شراء بيته الخاص بمنطقة (الصالحية) بالقرب من فندق شيراتون "الحالي"، بل إن موقع فندق الشيراتون في مدينة الكويت كانت آنذاك هي بيت كبير للأخوين حسن وأحمد كلندر الكندري (علي، مقابلة شخصية، 6 يونيو، 2001). وبعد انتهاج الحكومة الكويتية لسياسة التثمين، ثُمن المنزل وانتقل الاثنان للسكن في منطقة الخالدية. كما عمل الحاج عبد الله تاج الدين الكندري في نقل الكيروسين وبيعه في السوق المحلي، وكان ذلك مصدراً آخر للمحافظة على الدخل. وعمل آخرون في نقل الأحجار لاستخدامات البناء، وقد وفر (على سبيل المثال لا الحصر) السيد محمد رفيع معرفي إحدى سفنه لنقل الصخر من منطقة عشيرج (asherej) عندما تكون المياه ضحلة، وعند المد تنقلها السفن لميناء الشويخ، وقد عمل معه كثير ممن يطلق عليهم "الكنادرة" اليوم. فالحقيقة المؤكدة أن "الكنادرة" ليسوا هم

الوحيدين الذين عملوا في هذه الحرف الشاقة، وعاشوا ظروف الحياة القديمة الصعبة للكويت بل أغلب الكويتيين كانوا كذلك. ومع ازدهار المدينة في عهد الشيخ مبارك الكبير نجد أن جذور النشاط المدني الأهلي أخذ في الظهور وبخاصة عندما جاءت فكرة بناء أول مدرسة نظامية من تبرعات المقتدرين (خزعل، 1962، ص. 295). وأسست أول مدرسة للبنين وهي مدرسة المباركية 1912 (1330هـ) وفيها التحق الذكور من الكويتيين وتلقوا التعليم النظامي، كما هو متعارف عليه في وقتنا الحديث، واختفت تدريجياً مهنة "المطوع" أو "الملا". وبالإضافة إلى توفير هذه المدرسة للبنين آنذاك، تم تأسيس أول مستوصف طبي في الكويت بدعم من المؤسسة الخيرية التي كانت تهدف إلى إرسال طلاب العلوم إلى خارج الكويت، وفتح مكتبة عامة، وتوزيع الماء على الفقراء، وتكفين أموات المسلمين والفقراء والغرباء، وجلب واعظ لإرشاد الناس، وتوفير صيدلي لمعالجة الفقراء مجاناً. كما تأسس في عهده أول مستشفى، وهو (المستشفى الأمريكي) في عام 1913، فتقديم الخدمات التعليمية مجاناً والرعاية الطبية وتشجيع دعم ابتعاث الطلبة كانت آليات أسهمت في إدخال مساحة لا بأس بها من التغير في ذلك المجتمع وتلك الحقبة الزمنية، واستفاد منها كل من عاش على أرض الكويت آنذاك وبدأت عملية التنشئة الاجتماعية للهوية الجديدة بشكل تدريجي؛ مما أسهم في تبلورها في المراحل القادمة.

وإن كان عهد الشيخ مبارك الصباح هو عهد الكويت الحديثة، فمن جاء من بعده أكمل هذه المسيرة الناهضة وأكد تنمية روح الولاء لهذه الدولة الناشئة، وذلك من خلال دفع أهالي الكويت الأخطار التي واجهتها والغزوات التي هددت أمن البلد وبخاصة في غزوتي حمض 1919، والجهراء في 1920 في عهد الشيخ سالم بن مبارك، الذي أمر ببناء سور الكويت الثالث في عام 1920، وعمل فيه أهالي البلد في شهر رمضان (والناس صيام) وكان عملهم من بعد الفطور حتى الإمساك وتم الانتهاء من بنائه في فترة قياسية، وكان الهدف من السور هو حماية الكويت من الاعتداءات والغزوات وبخاصة تلك الاعتداءات المتكررة من

جماعة من قوة الإخوان المتطرفة، وضبط عملية الدخول والخروج من بواباتها الخمس (الغنيم، 2013، ص. 19). وكان دور الكنادرة نقل المياه التي يحتاج إليها البناؤون لعمل الطين الذي يعتبر أساس البناء آنذاك (كلندر الكندري، مقابلة شخصية، 9 أبريل، 1994). ومنهم من نقل الصخور والأخشاب، ومنهم من كان مسؤولاً عن توفير مياه الشرب للعاملين في ذلك الصيف اللاهب، وأدت روح التكاتف والتعاون دوراً كبيراً في إنجاز السور خلال شهرين، ويحتوي على برجاً للمراقبة وخمس بوابات لحماية المدينة من المعتدين.

التحول الاقتصادي وتاثيره الاجتماعي السياسي : حقبة الثلاثينيات:

تتميز هذه الحقبة بوجود متغيرات اقتصادية أدت دوراً مهماً في تغير طبيعة العلاقات الإنتاجية في المجتمع، فيصف خلدون النقيب الكويت في هذه الحقبة "بدولة تتحول من مركنتالية (تجارية) تقليدية إلى اقتصاد دولة ريعية تعتمد على دخل النفط فقط" (النقيب، 1996، ص. 21)؛ فالنفط أو ما نطلق عليه "الذهب الأسود" أصبح هو ملاذ الكويت بعد تلك النكبة التي أطاحت بحرفة الغوص على اللؤلؤ والعاملين فيه من نواخذة، وطواشين، وكل من يعمل على ظهر السفينة، وضرب اللؤلؤ الصناعي الياباني الطلب على اللؤلؤ الطبيعي؛ فأصبح توافره هادماً لتلك الحرفة الشاقة؛ مما دعا الكثير من ملاك السفن إلى التحول نحو مهنة السفر الشراعي، وسعت الحكومة – آنذاك – إلى السماح للشركات النفطية بالدخول في تعاقدات واتفاقيات للكشف عن النفط وإنتاجه وكان هذا عام (1932)؛ حيث تم العثور على النفط بكميات تجارية في 1938، وتوقف تطوير الحقول المكتشفة عام 1942 لظروف الحرب العالمية الثانية، ولم يبدأ الإنتاج التجاري إلا بعد الحرب، وكان تصدير أول شحنة من ميناء الأحمدي عام 1964م. واضمحلت حرفة نقل المياه بالوسائل التقليدية، وتم نقل المياه بالعربات أو الحاويات الناقلة المتخصصة بالمياه وتشغل بالبنزين؛ ومن ثم اندثر استخدام الوسائل القديمة لنقل المياه بأسلوب "الكندر" أو "الحمارة"، وحلت هذه الوسائل الجديدة بديلة لها. ومن هنا اتجه أغلب "الكنادرة" للعمل في

الدوائر الحكومية، وانضم آخرون للشركات النفطية مثل (K.O.C) و (.B.P)، إن كانوا في مهن فنية، أو إدارية، أو أعمال متوافقة مع إمكاناتهم المعرفية البسيطة وخبراتهم، أما المتعلمون منهم فكانت لهم مهن مختلفة عن آبائهم، بل استفاد الكثيرون من الدورات التدريبية التي تقدمها (K.O.C) كما كانت حصيلة الاتفاقيات المبرمة ابتعاث بعض من الكويتيين المؤهلين للدراسة في الخارج إن كان للولايات المتحدة أو بريطانيا، وعند تخرجهم يرجعون للعمل في المهن التخصصية (بيروقراطية) أو (التكنوقراطية)؛ فتوفير التعلم، وفرص العمل، والتدريب كانت آليات لعبت دوراً كبيراً في وجود طبقة متوسطة تميل إلى أن تكون عريضة بالمجتمع الكويتي، فالعمل في مؤسسات الدولة والشركات النفطية والبنوك سمح لأبناء "الكنادرة" بأن يتقلدوا وظائف قيادية في المؤسسات والشركات النفطية، منهم على سبيل المثال لا الحصر، السيد عباس عبدالله ملك (المساعد التنفيذي للعضو المنتدب للإدارة) في مؤسسة البترول وكان في عام (1977) (المدير العام لقطاع الموارد البشرية) في (K.O.C) شركة نفط الكويت، والسيد أحمد عبدالله الملا (مدير عام قطاع العلاقات العامة والتمويل) في شركة نفط الكويت. وبالطبع هناك كثير من عرب الهَولة وغيرهم من الكويتيين من عمل آباؤهم وأبناؤهم في هذه القطاعات المهنية إن كانت حكومية أو خاصة. ومن الجدير ذكره أن حقبة الشيخ أحمد الجابر الصباح (1921–1950) تميزت بوجود حراك سياسي ناجم عن تعاضد الكتلة الوطنية المتمثلة في خريجي الجامعات الذين تشربوا الفكر القومي العربي مع النخبة التجارية التي سعت إلى إحداث تغيير في طريقة إدارة الدولة لتنتقل من حالة الإدارة المركزية المطلقة إلى حالة التشاور مع مجلس شورى، وكان السعي نحو تأسيس مجلس بالانتخاب، ومع حركة الشد والجذب بين القيادة السياسية والكتلة الوطنية أنشئ مجلس عام 1921، ثم مجلس 1938 ومجلس 1939، وفي كل هذه المجالس كان التمثيل فيها لأعضاء من أسر تجارية نجدية وغير نجدية، بالإضافة إلى أبناء الأسرة الحاكمة، ولم يشارك آنذاك أي من "الكنادرة" فيها، ولكن لربما اشترك أحد من عرب

الهولة. ولو دققنا في انتخابات المجلس البلدي لعام 1930، ومجلس المعارف 1938 لوجدنا كذلك أنه لم يشارك فيها أحد من "الكنادرة"؛ مما يجعلنا نستنتج أن عامة الشعب كانوا بعيدين عن الأحداث السياسية وعن ذلك الحراك السياسي، ولكن تلك الظروف سمحت لممثل عن العاملين في مهنة "الكندري"، وهو حسن عبد الله، أن يناشد الأمير أحمد الجابر بتخصيص مقدار صفيحتين من الماء للاستخدام العائلي الخاص (الملا، 1994، ص. 20). وإبان تلك الفترة عملت القيادة السياسية ممثلة في مجلس المعارف في تحصيل ما يقارب 5٪ من الجمارك المفروضة على البضائع المستوردة لتكون مخصصة للصرف على التعليم، وشهدت الكويت افتتاح مدرسة الأحمدية في 1921 وفي عام 1936 افتتحت أول مدرسة نظامية للبنات أطلق عليها "الوسطى" واستقدموا من فلسطين مدرسات لهذا الغرض، كانت أعداد البنات قليلة ويتوافدون على استحياء بسبب المعتقدات الاجتماعية السائدة آنذاك التي كانت تمنع خروج المرأة والفتاة من المنزل، بل البعض اعتبر تعليم البنات "خطيئة دينية"، غير أن الحكومة أدت دوراً كبيراً في رفع مستوى الوعي الإنساني والديني تجاه العملية التعليمية وتشجيع أولياء الأمور حتى استطاعت أن تتغلب على هذه المشكلة؛ حيث وصل عدد مدارس البنات حتى مطلع عام 1946 إلى أربع مدارس. فالتعليم بحد ذاته كان إحدى أبرز الآليات الحديثة التي استخدمتها الدولة في تأكيد الهوية الوطنية الكويتية؛ فتعليم اللغة العربية، وغيرها من المواد المرتبطة بالتاريخ والجغرافيا والعلوم وغيرها زودت الطلبة والطالبات بمعارف جديدة مكونة لهم هوية قومية، واستطاعت المؤسسة التعليمية تزويد الطلبة والطالبات بغذاء صحي وملابس مناسبة، وأحذية، ومتابعة نشطة لصحة مرتادي هذه المدارس المجانية، وتكفلت الدولة بالنفقات المالية، وكانت بيئة المدرسة هي البوتقة الرسمية التي نشأ فيها الجيل الجديد، ومن هنا حلت اللغة العربية لغة أساسية للتواصل وفقد الجيل الجديد من أبناء "الكنادرة" تلك اللغة التي يعرفها أجدادهم، وبدؤوا يعرفون رموز الدولة وقيادتها السياسية من كتب التربية الوطنية، والتاريخ، ويعرفون

حدود أرضهم الجديدة "دولة الكويت"، وكانت عملية الغرس التدريجي آلية مهمة في خلق المواطنة الكويتية، ليس لهم فقط بل لكل الكويتيين. وشكلت البعثات للخارج كذلك رافداً قوياً وآلية من آليات الحراك الاجتماعي وإيجاد الطبقة المتوسطة لاحقاً، وكانت أول البعثات الطلابية في عام 1924 واستمرت في 1938 وإلى منتصف الأربعينيات متجهة إلى العراق ومصر، ولبنان، وسوريا وبلغ عددهم (58) طالباً، وهؤلاء شكلوا النخبة المثقفة في المجتمع الكويتي، وكان لهم دور سياسي وفكري ملموس ومشهود في الحراك السياسي والاجتماعي.

تأثير سياسة دولة الرفاه:

بعد وفاة الشيخ أحمد الجابر الصباح عام 1950م تسلم الشيخ عبد الله السالم الصباح الحكم (1950–1965) وتبنى في إدارته للبلاد أسلوباً أكثر ليبرالية ممن سبقه من الحكام؛ حيث وافق على السماح بتأسيس الأندية الثقافية والرياضية، مثل "نادي المعلمين" الذي تشكل في، والنادي الثقافي القومي الذي تأسس عام (1952). كما اتجه لتبني سياسة عامة يطلق عليها "خلق دولة الرفاه" (Welfare Policies)، وهذه السياسة هي البنية التحتية التي سمحت ببروز طبقة وسطى عريضة، كانت نتاج برامج التعليم المجانية المتوافرة من المراحل الأولى حتى الجامعية، وبند الصرف على الخدمات التعليمية آنذاك كان أعلى من قيمة ميزانية المصروفات على الدفاع (Abdullah, 1973) والتعليم، وأسهم بشكل كبير في إحداث ما يطلق عليه الحراك الاجتماعي، كما كان أهم آلية من آليات الاندماج الاجتماعي آنذاك بل شكل أساس الحراك الطبقي في المجتمع الكويتي، فإذا كان المجتمع الكويتي ما قبل النفط منقسماً إلا طبقتين واضحتين: من يملك وسائل الإنتاج ومن لا يملك إلا قوته البدنية والمهارية، فإننا نجد أن التعليم منح أبناء الطبقة غير المالكة الدافعية الأكبر والحافزية للنهل من فرص التعلم المتوافرة، وقامت الحكومة الكويتية بتوفير البعثات الدراسية للخارج بالاتجاه نحو بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وفتحت جامعة الكويت في عام (1966)، وفي الوقت نفسه شجعت الابتعاث للخارج من أقسامها

المختلفة لإيجاد كوادر مختصة في العلوم المختلفة، ومن الجدير بالذكر نجد أن الحكومة الكويتية لم تمنع أبناءها من الكويتيين من قبول المنح الدراسية المقدمة من الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفيتي) أو من الشركات النفطية العاملة بالكويت مثل شركة النفط (K.O.C) أو العاملة في المنطقة المحايدة مثل أرامكو (ARAMCO). وهذا دليل كبير على رغبة هذه الدولة تعزيز مواردها البشرية وتمكينها من فرص التعليم المتاحة لها، وهنا أصبحت البنية التحتية للطبقة المتوسطة أساساً متيناً في هذا النظام السياسي؛ كونها متعلمة ومنفتحة على العالم الخارجي؛ مما وفر قاعدة جيدة للاتصال مع العالم الخارجي، وهي قيمة مهمة في ثقافة الكويت الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعلى خط مواز لهذا التغير الاجتماعي، كان الخط السياسي بارزاً بشكل جلي في عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح (الحاكم الحادي عشر للكويت)؛ بحيث سعت الإمارة إلى التخلص من اتفاقية الحماية لعام 1899 مع الحكومة البريطانية، ولم تكلل جهودها إلا في عام 1961 عندما حصلت الكويت على الاستقلال، وكان المد القومي العربي في ذروته وكان تأثيره نوعاً ما متوجهاً لتعزيز الهوية العربية و"عروبة" الكويت، لكنه كان ضمنياً سلبياً على الكويتيين المهاجرين من بر فارس أو من الساحل الشرقي للخليج، وكان التصنيف المبطن حول من يطلق عليهم "العجم"، نوعاً موجعاً للوحدة الكويتية وبالطبع له تأثيره السلبي على الوحدة الوطنية وعلى الاندماج الوطني. خاصة أن عملية التصنيف إلى "عرب" و"عجم" مازالت موجودة في كتابات البعض عند وصف المجتمع الكويتي ومكوناته البشرية. لكن تهديدات الرئيس العراقي للكويت بعد الاستقلال مباشرة وعدم قبول عضوية الكويت في الجامعة العربية كدولة مستقلة، دفعت الكويتيين أجمعهم للالتفاف حول أسرة الصباح، لدرجة أنهم خرجوا في مسيرة نحو بيت الشيخ عبدالله السالم مطالبين بدعمهم بالسلاح للدفاع عن الكويت؛ وكان لهذا الموقف دور كبير في تعزيز اللحمة الوطنية الكويتية. وفي المسار نفسه عمل الشيخ عبد الله السالم الصباح على نقل الإمارة إلى حالة الدولة الدستورية،

وهذه تعتبر في حد ذاتها خطوة مهمة لتدعيم الشرعية السياسية للنظام من خلال الدعوة لعقد انتخابات عامة في عام 1961 وتشكيل المجلس التأسيسي الذي كانت مهمته الأساسية وضع الدستور، وكان هذا اللبنة الأساسية لبناء الدولة الدستورية الحديثة بعد تفعيل عملية التجنيس (Naturalization) التي تمت في عام 1959 وتشكيل لجان مخصصة لمنح الجنسية الكويتية بصفة أصلية لمن ثبت أنه كان مستوطناً الكويت في عام 1920، ومنحت الجنسية الكويتية بصفة ثانية لمن استوطن الكويت بعد هذا التاريخ. فالكويتيون بصفة أولى أو بصفة التأسيس لهم الحق في الترشح أو الحق في تولي المناصب الوزارية. في حين يحق للكويتيين "المتجنسين" بحسب "المادة الثانية" من قانون الجنسية المشاركة السياسية من خلال عملية التصويت بعد مضى عشرين عاماً من استيطانهم المتواصل للكويت. فالمجلس التأسيسي الذي استمر لعام واحد (1961–1962) قسمت الكويت من خلاله إلى (10) دوائر انتخابية، وكل دائرة تنتخب عضوين ليكون عدد أعضاء المجلس (20) عضواً يضاف إليهم الوزراء. ويتضح من اسم المشاركين والمشكلين للمجلس أنه لم يشارك أحد من "الكنادرة" في هذا المجلس، بل غلب عليه أسماء من أعضاء النخبة التجارية وبعض من النخبة المثقفة. وكل الوزراء كانوا من الأسرة الحاكمة. ولكن أمير البلاد أمر أبناء الأسرة الحاكمة الأعضاء في المجلس التأسيسي نتيجة وجودهم كوزراء بأن يمتنعوا عن التصويت على أي مادة من مواد الدستور وترك ذلك لأعضاء المجلس المنتخبين. ويلاحظ أنه في الفترة الدستورية كان المرشحون من جماعة "الكنادرة" في الفصول الأولى التشريعية يشاركون ولكن لم يكن جميعهم حاملين لقب "الكندري"؛ فعلى سبيل المثال محمد حبيب وحسن بدر كانا مرشحان عن منطقة القادسية في الفصل التشريعي الرابع (1975)، وجاء في المركز الثالث من خمسة فائزين عن الدائرة الانتخابية السادسة، وحصل على (785) صوتاً. وفي الدائرة نفسها نزل

مرشح آخر يحمل لقب "الكندري" وهو أحمد علي محمد سكين الكندري وكان ترتيبه التاسع عشر ولم يفز بالانتخابات.

ويتضح من الفصول التشريعية أن المرشحين من جماعة "الكنادرة" أخذوا بتداول لقب الكندري باطراد، وعلى وجه الخصوص في الحملات الانتخابية، وكان هذا في الثمانينيات والتسعينيات، بل إن مشاركتهم في الهيئة الناخبة وتحالفهم مع بعض من أبناء القبائل في الدوائر الانتخابية أسهم في دعم وصولهم إلى المؤسسة التشريعية، ولكن أصبحت عملية إضافة اللقب "ظاهرة" وقد يكون من المفيد معرفة أسباب إضافة اللقب في الثمانينيات والتسعينيات لأسمائهم: على سبيل المثال لا الحصر الكل يعرف أن عائلة "كلندر" هم من هذه الجماعة الإثنية ولكنهم أضافوا اللقب في الآونة الأخيرة فتُقرأ أسماؤهم "كلندر الكندري" وهناك من الكنادرة من لايزال يحتفظ باسمه العائلي من دون إضافة اللقب، ولكن على الرغم من ذلك نجدها ظاهرة ذات معالم واضحة ولاسيما في العقدين الأخيرين وربما كان لذلك تبريران: أ) تأكيد الانتماء العائلي أو القرابي أو الإثني. ب) الأزمات السياسية المرتبطة بالإقليم الجغرافي، والصراع الأيديولوجي بين أطراف محورية مؤثرة على الواقع الاجتماعي السياسي في الكويت. فاستخدام "اللقب" من البعض لربما يكون ضامناً لأصوات الهيئة الناخبة وتحفيزاً للتصويت والدعم القائم على الولاء الإثني أو العائلي أو القرابي. وهو مرتبط بالظرف الأمني السياسي في المجتمع؛ فقد تكون تلك الموجة مرتبطة بالاختلالات الطائفية والمذهبية التي تصيب المجتمع في فترة الأزمات السياسية كما حدث بعد الثورة الإيرانية في 1979. والعمليات الإرهابية التي تزامنت مع الحرب العراقية/ الإيرانية التي امتدت في فترة الثمانينيات، بالإضافة إلى اختطاف طائرة الجابرية، كلها أعمال إرهابية مرتفعة الوتيرة بالنسبة لدولة صغيرة مجاورة لذلك الإحتقان السياسي؛ وهو ما زاد من حالة الشك والطعن في الهوية الوطنية وإحداث شرخ بين مكونات المجتمع على أساس مذهبي؛ مما دفع البعض إلى تأكيد هويته المذهبية وإدراك الآخر المختلف

في هويته الخاصة به، فزاد تصعيد التوجه السلبي لمن كان "شيعي" المذهب، في حين أصبح الآخر يؤكد هويته السنية، وقد يكون لتلك الأحداث تأثير ضمني في دفع "الكنادرة" إلى استخدام وإضافة اللقب لأسمائهم العائلية، وقد ظهرت بشكل جلي إضافة الألقاب مثل "الكندري" من قبل هذه الجماعة الإثنية لتأكيد عدم انتمائهم للجماعات الضالعة في هذه الأحداث الإرهابية أو متاثرة بشكل ما فيها. وفي مرحلة التسعينيات بعد اندحار الاحتلال العراقي عن الكويت استمر وجود لقب "الكندري" بشكل غير مسبوق من قبل أحفاد المهاجرين الأوائل حتى وإن كانت أسماؤهم لا تحمل هذا اللقب.

"الكنادرة" وآلية المشاركة السياسية:

إن جذور الحياة البرلمانية في الكويت تمتد إلى عام 1921 في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح عندما طالبت الكتلة الوطنية (التي تتشكل من بعض التجار والمثقفين) في عريضة إلى تشكيل مجلس تشريعي؛ وذلك للمشاركة في إدارة شؤون البلاد، وبالطبع هذه المحاولة كانت في فترة ما قبل الاستقلال؛ فلم يكن إلا أن قبل الأمير تشكيل مجلس استشاري، وفي هذا المجلس الذي تمثل في أعضاء من منطقتي شرق وقبلة لم يشارك فيه أحد من جماعة "الكنادرة"، وامتد الحال نفسه لمجلس عام 1938. وبعد الاستقلال في عام 1961، أصبح النظام السياسي الكويتي يقوم أساساً على التوارث في الحكم في ذرية الشيخ مبارك الكبير من أسرة الصباح. وكانت الدعوة لتشكيل المجلس التأسيسي، ومهمته وضع الدستور الكويتي الذي امتد من 1962–1963، وفي هذا المجلس لم يشارك كذلك أحد من الكنادرة، فكانت مشاركتهم في بداية حقبة السبعينيات في عام 1971. وفي تلك المرحلة الأولى لم يحمل مرشحو هذه الجماعة لقب الكندري، فعلى سبيل المثال عبدالله علي جعفر، ومحمد حبيب البدر لم يحملا هذا اللقب. أما أول نجاح لهم فكان في مرحلة السبعينيات؛ حيث حصل محمد حبيب حسن البدر على المركز الأول في الدائرة الانتخابية الخامسة (الفيحاء) وفق نظام الدوائر الانتخابية العشر. ومع التوسع العمراني لمدينة الكويت وضم مناطق

سكنية جديدة أدخل على عملية المشاركة السياسية تعديل في عدد الدوائر ليصبح خمساً وعشرين دائرة انتخابية في عام 1981 (الفصل التشريعي الخامس)، ونجح محمد حبيب البدر بالمركز الأول في دائرة (القادسية)، ويتضح أن اللقب في الثمانينيات أصبح أكثر تداولاً من قبل مرشحي هذه الجماعة مثل جمال الكندري الذي يمثل جماعة الإخوان المسلمين، محمد حسن الكندري ممثلاً عن جماعة السلف، وعيسى حسن الكندري (ممثلاً عن غرفة التجارة). وهناك من احتفظ بلقبه الخاص مثل بدر شيخان الفارسي. ويتبين أنه في بعض الأحيان قد يكون هناك أكثر من مرشح لهم في الدائرة الانتخابية نفسها؛ فعلى سبيل المثال في الفصل التشريعي العاشر (2003) نزل عبد الله إسماعيل الكندري ممثلاً عن (جماعة الإخوان)، وعلام علي جعفر الكندري ممثلاً عن (السلف) في الدائرة الانتخابية نفسها وهي حولي (الدائرة الثامنة)، والاثنان لم يتمكنا من النجاح، وهذا يؤكد عدم وجود قاعدة للتحالف الإثني بل كان التوجه الديني والتكتل السياسي أكثر جاذبية للمرشحين؛ مما يفقد هذه الجماعة قوتها في داخل الدائرة الانتخابية ويدخلهم في حالة منافسة على أساس الالتزام بالتكتل السياسي الداعم لكل منهم.

كما أن المرشح فيصل الكندري الذي نزل في الدائرة الخامسة التي تتميز بوجود ثقل كبير فيها للقبائل نجد أنه دخل في تحالفات مع الأقليات وبعض القبائل في تلك الدائرة واستطاع في الفصل التشريعي الرابع عشر 2012 الحصول على المركز الأول بواقع (3570 صوتاً)، كما تظهر تحالفات بينهم وبين بعض من المرشحين من (الفوادرة)، ومنهم أحمد يعقوب باقر العبدالله الذي غالباً ما ينزل مرشحاً في الدائرة الخامسة (القادسية)، وكان ينجح بالمركز الأول أو الثاني، وكذلك ظهر تضامنهم مع مرشحين من (العوضية) مثل المرشح كامل العوضي كما هو في الفصل التشريعي الرابع عشر الذي حصد المركز الثامن في الدائرة الانتخابية الأولى، وعبدالرحمن عبدالله العوضي في الدائرة الانتخابية السادسة (القادسية) في الفصل التشريعي الرابع (1975)، ومن الجدير بالذكر أن

علاقات القرابة والمصاهرة تعتبر من الأواصر القوية التي تربط الكنادرة مع العديد من الجماعات والعوائل التي هاجرت من بر فارس إن كانوا من الفوادرة، والعوضية، والحمادية، وغيرهم. وعلى الرغم من وجود الحياة البرلمانية في الكويت فإنه لا يوجد فيها أحزاب سياسية ولا توجد قوانين تحرمها أو تؤكد وجودها. ولكن هناك تكتلات سياسية فاعلة وموجودة (Political Faction) لها قوتها وتنظيمها وإن كانت موجودة من خلال جمعيات النفع العام وجماعات مثل جماعة الإخوان التي كانت تعمل من خلال "جمعية الإرشاد الإسلامي"، و"جمعية الإصلاح الإجتماعي"، وبعد التحرير أطلقت على نفسها "الحركة الدستورية الإسلامية"، وجمعية إحياء التراث الإسلامي التي تمثل (التجمع الإسلامي السلفي)، ووصولهم لجمعية المعلمين حيث كان رئيس الجمعية من السلف الدكتور أحمد الهولي، ثم إسماعيل الكندري رئيساً لها ممثلاً عن تكتل الإخوان. وهذه التكتلات تأخذ الطابع الأيديولوجي أو المذهبي أو الطابع الديني. وتعتبر هذه التكتلات السياسية من "سلف" و"إخوان" جاذبة لشريحة "الكنادرة" إلى جانب غيرهم، ولربما يكون طابع قيمهم الدينية المحافظة "نوعاً ما" سبباً كبيراً في سهولة اندماجهم في هذه التكتلات السياسية، مقارنة بالتكتلات الليبرالية التي من النادر وجود تمثيل واضح لهم فيها. وأرى أن هذه الآلية تعتبر كذلك شكلاً من أشكال ضمان " الاندماج السياسي" في المجتمع وتوافر الضبط الاجتماعي الذي يدعم الاستقرار في المجتمع بشكل عام ويؤكد استمرارية ضمان الشرعية السياسية للنظام السياسي القائم، على شكل ممارسة موسمية مثبتة دستورياً لكل أطياف المجتمع الكويتي ومكوناته، سواء المكونات "القبلية" و"الحضرية"، "السنية" و"الشيعية"، وتمثل جميع شرائح الطبقات إن كانت ميسورة أو متوسطة الدخل، فلو قرأت تشكيلة الوزارات ما بعد التحرير لوجدت عملية المحاصصة السياسية والترضية لكل مكوناتها الاجتماعية المشكلة للمجتمع الكويتي المعاصر؛ فإذا كانت وزارات ما قبل النفط محتكرة على أبناء الأسرة الحاكمة وقلة من المثقفين، والنخبة التجارية، فإن

وزارات ما بعد التحرير تشمل تلك الأطياف المشكلة للمجتمع الحالي الكويتي، وهذا يسري على مجلس الأمة أو البرلمان الكويتي.

وفي عام (2013) نجح أحد المرشحين و هو النائب عيسى الكندري ليتقلد منصب الوزارة، وفي انتخابات عام (2016) أصبح نائباً لرئيس مجلس الأمة الكويتي.

الخاتمة:

"الكنادرة" كما يطلق عليهم في دولة الكويت هم من هاجر أجدادهم إليها من "بر فارس" الذي يقع في الجنوب الغربي لإيران حالياً، وإن تعددت أسباب هجرتهم – كما ذكرنا – فإن عامل الجذب الاقتصادي والحياة الآمنة كانت سبباً كبيراً في هجراتهم المتتالية. وقد أطلق عليهم "الكنادرة" نسبة لعملهم "الكندر" كوسيلة لنقل المياه في أحياء الكويت السكنية القديمة. أما انتسابهم لجماعة "عرب المتحدة" Exeter University، درجة الدكتوراه في العلوم السياسية عام 1990، من درجة الماجستير في العلوم السياسية عام 1984، من Western Michigan، الولايات المتحدة الامريكية. درجة البكالوريوس في العلوم السياسية، تخصص مساند اقتصاد، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية، عام 1979، جامعة الكويت.

"الهولة"، وهم الذين تحولوا من شبه الجزيرة العربية إبان الفتوحات الإسلامية إلى بلاد فارس وغيرها من الأمصار والبلدان، فهذه الدراسة بينت سبب الربط بين جماعة "الكنادرة" و "عرب الهولة". وهذه الدراسة لا تسعى إلى إثبات أن "الكنادرة" كمجموعة بشرية تعيش وتستوطن الكويت من زمن بعيد هم "عرب" أو "عجم"، ولكنها تؤكد أن "الكنادرة" مهاجرون من "بر فارس" وبخاصة من إقليم جغرافي يطلق عليه "بفلامرزان"؛ حيث عاشوا في قرى متقاربة وتزاوجوا مع كثير ممن يطلق عليهم "عرب الهولة".

نقل المياه وسقايتها هي تلك المهنة التي عمل فيها بعض من أجداد الكنادرة، وهو ما سهل تحديد هويتهم عند الآخرين الذين أطلقوا عليهم الكنادرة،

فأصبحت بعد ذلك محددة لهوية هذه الجماعة على أنه "كندري"، وبعد مرور وقت من الزمن – وبخاصة في الثمانينيات والتسعينيات، وبعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي – حمل كثير من أبنائهم لقب "الكندري" نسبة لهذه المجموعة البشرية. وقد أسهمت آليات تبنتها دولة الكويت، ولاسيما في الحقبة ما بعد اكتشاف النفط وتسخير موارده المالية في دعم البرامج التنموية في المجتمع من برامج تعليمية مجانية، وتطبيب مجاني، وسكن وابتعاث للعالم الخارجي – في إيجاد طبقة متوسطة، وكان هذا في عهد الشيخ عبدالله السالم الصباح؛ حيث تبنى سياسة إيجاد دولة الرفاه، وأسهمت هذه الآليات في انبعاث حالة من الحراك الاجتماعي استفاد منها كل الكويتيين ومنهم جماعة الكنادرة الذين تقلدوا مناصب تكنوقراطية وبيروقراطية في القطاعين العام والخاص.

ومع دخول الكويت عالم المؤسسات الدستورية وتشكيل البرلمان الكويتي تشجع مرشحون من هذه المجموعة في حقبة السبعينيات ليساهموا في العملية التشريعية من خلال مجلس الأمة، وفي هذه الألفية وصل أحدهم للكبينة الوزارية، وهذا يدل على أن هذه الدولة الناشئة (الكويت) تمكنت من إدماج مكوناتها البشرية وفق المعطيات الدستورية ووفق البرامج التنموية التي وفرتها للاستثمار بمواردها البشرية لتكون فاعلة في جميع مناشط الحياة المدنية والعسكرية والاقتصادية.

المراجع

صديق، عبدالرزاق محمد. (1998). *صهوة الفارس في تاريخ عرب فارس*. مطبعة المعارف.

المزيني، أحمد عبدالعزيز. (1994). *أنساب الأسر والقبائل في الكويت*. ذات السلاسل.

القاسمي، كاملة بنت الشيخ عبدالله بن علي. (1993). *تاريخ لنجه* (الجزء الأول). (ط. 2).

خزعل، حسين خلف. (1962). *تاريخ الكويت السياسي*. دار ومكتبة الهلال.

إبراهيم، أحمد حسن. (2009). *مدينة الكويت: دراسة في جغرافية المدن*. مركز الدراسات الكويتية.

خالد، سالم محمد. (1994). جزيرة *فيلكا: صفحات من الماضي*. (ط. 2). مؤسسة دار الكتب.

عبد المغني، عادل محمد. (1999). *نواخذة الغوص والسفر في الكويت*. د.ن.

الخطيب، أحمد. (2007). *الكويت من الإمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي*. (ط. 2). المركز الثقافي العربي.

الغنيم، عبد الله يوسف. (2013). *سور الكويت الثالث: بناؤه وحمايته في وثائق الحميضي والخالد*. إصدار مركز البحوث والدراسات الكويتية.

النقيب، خلدون. (1996). *صراع القبيلة والديمقراطية: حالة الكويت*. دار الساقي.

الملا، عبدالرحمن. (1996). *ديوان الكنادرة*. د.ن.

الرميحي، محمد غانم. (1995). *البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي*. دار الجديد.

معرفي، موسى جعفر. مقابلة شخصية. (2018، 5 يناير). قائمة مزودة بأسماء العوائل من عرب الهولة في الكويت. إحصاء في إصدارات الحكومة البريطانية. (1994). [غير منشورة].

Limbert, J. W. (2015). Iranian and Arabs in the Gulf: Endangered Language, Wind towers, and Fish sauce, Lnce. Institute for Middle East and Islamic Studies: Durham University, (15), 6.

Barth, T. F. (1998). *Ethnic Groups and Boundaries: The Social Organization of Culture Difference*. Waveland press.

Abdullah, Yaqoub. (1998). *The Concordance Marriage Among "Al-Kandara" in Society* [Ph.D. Dissertation]. The Ohio State University.

Durkheim, E. (1953). *Sociology and Philosophy*. Free print.

Neibur. C. (1972). *Travels through Arabia and the countries in the Middle East*. (2), p. 127. Heron R.

Lorimer. J. C. (1986). *Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia*. (Archive Edition). (Vol. 4, p. 1706). Brill press.

Freeth, Zahra. (1958). *Kuwait was my home*. Allen Uwin. p. 12.

Sawtol, F. (undated). *General Manager of Kuwait Oil Company Limited*. Kuwait Research and studies Center.

Abdullah, S. A. (1973). *Politics, Adminstration, and Urban Planning in a Welfare Society: Kuwait*. [Ph.D. Dissertation]. Indiana University. p. 200.

مقابلات شخصية:

ملك، الحاج عبدالله. مقابلة شخصية. 15 مارس 1993.

كلندر الكندري، والحاج حسن. مقابلة شخصية. 9 أبريل 1994.

علي، فاطمة محمد. مقابلة شخصية. 6 يونيو 2001.

أشكناني، جاسم عباس. مقابلة شخصية. 6 فبراير 2013. مؤالف *صفحات من الذاكرة*. الجزء الخامس.

الكندري، عبدالرزاق. مقابلة شخصية. 20 فبراير 2017.

معرفي، موسى جعفر. مقابلة شخصية. 5 يناير 2018.

The (Kanadrah) in Kuwait between 1900- 2018

Dr. Maryam M. Alkandari

Abstract

The Study Goal : This research focuses on the integration of the "Kanadrah" into Kuwait's political system. This work pinpointed the main social, economic, and political factors that played an essential role in pushing/pulling this group from the East to the West Coast of the Gulf, in particular Kuwait. The study shows how the new developing Emarah attracted people from neighboring communities to evolve as a new nation-state.

Study Mythology: For the purpose of the research, it needed to combine different methods to collect data to provide a better understanding of reading the "Kanadrah" ethnic group. First, archives, books, maps, relevant articles, and studies were so vital to comprehend the historical aspect of this research. Second, conducting interviews with academics and experts on Kuwait's history and social development was essential to confirm and expand on the collected data. Third, interviews with elderly individuals from the Kanadarah clan (both females and males) were necessary for understanding their social dynamics with other groups from the Kuwaiti community.

Study Results: This research has highlighted the knowledge of those who are called "Kanadrah" in the Kuwaiti community. It clarifies how the "Kanadrah" group has benefited from Kuwait's public policies in the pre/post-oil era. This group has participated in Kuwait's socio-economic coexistence through carrying out many crafts, in particular water transportation and supply. It appears that in the old days' water transportation had crafted a surname and a title identified and associated with this group. Until recent times, the identification exists, although the mean of transportation has disappeared. The impact of public welfare policies that took place during the oil-era such as free education, health care, job opportunities, government and private sector, and training programs has helped in supporting the processes of social mobility and integration into the system. Also, interact-

ing and participating in civic organizations and political factions helped create new national identification among the offspring's of early "Kanadrah" emigrants.

Recommendation of the Study: This research contributes to understanding the Gulf region and its communities. Hence, most of the studies have portrayed Gulf communities as oil oriented countries or highlighted the role of political and merchant elites without offering an in-depth analysis of the different components of the Kuwaiti society.

Keywords: Kuwait Society, Social integration, Identification, Nation-building, AlKanadrah, Fares Dessert (Bar Faress), Ethnic group in Kuwait.

د. مريم محمد الكندري، حاصلة على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة أكستر (المملكة المتحدة)، عام 1990، وتعمل حالياً أستاذاً مشاركاً بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت. الاهتمامات البحثية: دراسات عن الحقوق المدنية، التنمية البشرية، المشاركة السياسية، التنشئة السياسية، اجتماع سياسي.

(maryam.m.alkandari@gmail.com)